

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (95) لسنة 2019 بتاريخ 2019/8/4

بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم (163) لسنة 2018

بشأن الضوابط التنفيذية لممارسة نشاط التخصيم

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم (10) لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛ وعلى القانون رقم (176) لسنة 2018 بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (192) لسنة 2009 بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (8) لسنة 2014 بشأن تنظيم عمل لجان الرقابة الشرعية للمنتجات المالية الصادرة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (163) لسنة 2018 بشأن الضوابط التنفيذية لممارسة نشاط التخصيم؛ وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ 2019/8/4؛

قرر

(المادة الأولى)

يُضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (163) لسنة 2018 بشأن الضوابط التنفيذية لممارسة نشاط التخصيم

مادة جديدة برقم (السابعة مكرر - التخصيم المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية) نصها كالآتي:

يلتزم المخصص في حال قيامه بالإعلان أو الترويج لأي منتج تخصيص أنه متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتضمن ذلك في العقد المبرم بينه وبين العميل، بالحصول على موافقة مسبقة من لجنة للرقابة الشرعية تشكل لهذا الغرض وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (8) لسنة 2014 بشأن تنظيم عمل لجان الرقابة الشرعية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لمراجعة كافة الشروط الواردة في العقد والتأكد من أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، على أن يشار في كافة المطبوعات الصادرة عن المخصص بشأن منتج التخصيم المعني أنه متوافق مع الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي اللجنة.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة
د. محمد عمران

